الأمانة العامة للجان الضريبية
General Secretariat of Tax Committees

(١)
الدليل إلى نظام الزكاة

تمهيد

عن الزكاة:

الزكاة ثالث أركان الإسلام، وأهم العبادات المالية على الإطلاق، ولذلك تكرر ورودها في القرآن الكريم، وقرنها الله بالصلاة في أكثر من ثمانين موضعاً، حيث تكرر قوله تعالى: (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة)، وهي من أهم الركائز التي تميز المجتمع المسلم عن غيره، وتُعد مظهراً من مظاهر سمو التشريع الإسلامي؛ بما تمثله من وسيلة مفيدة لمحاربة الفقر، والتخفيف من معاناة المحتاجين، ويؤدي ذلك إلى تحقيق التكافل الاجتماعي بشكل عام.

جباية الزكاة:

مما يدل على عِظم مكانة الزكاة في الإسلام؛ إناطة إدارتها والإشراف عليها بالدولة، حيث إن الدولة هي المخولة بجباية زكاة الأموال الظاهرة وصرفها على المستحقين، وذلك عن طريق تكليف بعض العاملين (الموظفين الخاصين بالزكاة) بالمرور على أصحاب الأموال، في سائر أنحاء الدولة الإسلامية، وحساب مقدار زكاتهم، ثم تحصيلها منهم، والإشراف على صرفها وتوزيعها على المستحقين.

إن ما تقدم من إجراءات تتعلق بإدارة الدولة للزكاة، يدل على مكانتها المهمة في النظام الإسلامي، فجباية الزكاة تعد عنصراً مهماً من عناصر التكافل الاجتماعي، والتي يعقبها صرف الزكاة للمستحقين.

وتقوم الهيئة العامة للزكاة والدخل بمهمة جباية الزكاة، حيث تتولى جميع الإجراءات التي تتصل بحساب زكاة المكلف، ابتداءً من تسجيل المكلف، ومروراً بعملية حساب مقدار زكاته، والتي تحوي الإشراف على تقديمه للإقرارات الزكوية، وإجراءات السداد، وفحص هذه البيانات المقدمة، والتحقق منها من خلال الكفاءات البشرية التي لدى الهيئة، وانتهاء بإصدار شهادة الزكاة النهائية، وما قد ينتج بعد ذلك من القيام بعبء دراسة اعتراضات المكلف على ربوط الهيئة الزكوية.

تطبيق جباية الزكاة في المملكة العربية السعودية:

تعد جباية الزكاة وصرفها على المستحقين من المهام الأساسية للدولة، التي نص عليها النظام الأساسي للحكم، حيث جاء في المادة (الحادية والعشرين): « تُجبى الزكاة وتنفق في مصارفها الشرعية»، وتضمنت المادة (السابعة) ما يدل على عناية الدولة بواجبات الشريعة والالتزام بها على وجه العموم، والتي تشمل جباية الزكاة وصرفها على المستحقين، حيث جاء فيها: «يُستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله، وهما الحاكمان على هذا النظام، وجميع أنظمة الدولة».

وتأكيداً لذلك؛ فقد صدر في عهد المؤسس الملك عبد العزيز -رحمه الله تعالى - المرسوم الملكي رقم (١٧/ ٢/ ٢٨ / ٨٦٣٤) وتاريخ ٢٩ / ٦/ ١٣٧٠ هـ الموافق (٦ أبريل ١٩٥١م) المتضمن الأمر بجباية الزكاة، وتلا ذلك المرسوم الملكي كثير من المراسيم الملكية المؤكدة له، والقرارات الوزارية المنفذة له، واللوائح والتعاميم المفسرة والموضحة له، ومن ذلك: المرسوم الملكي رقم (م/٤٠) وتاريخ ٢/ ٧/ ١٤٠٥هـ، واللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١/ ٦/ ١٤٣٨ هـ الموافق (٢٨ ٢٠١٧)، واللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٢١٦) وتاريخ ٧/ ٧/ ١٤٤٠هـ الموافق (١٤ مارس ٢٠١٩ م)، والتي يسري تطبيقها على الأعوام الزكوية التي تبدأ من ١ يناير ٢٠١٩ م لجميع المكلفين، عدا من يُحاسب بالأسلوب التقديري طبقاً للفصل الرابع من اللائحة, فيسري تطبيق اللائحة على إقراراتهم التي تقدم بعد ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م، ولذلك فإن اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بتاريخ ٧/ ٧/ ١٤٤٠هـ لا تسري على السنوات المالية التي تسبق هذا التاريخ، وإنما تعامل تلك السنوات وفقاً للوائح والتعليمات التي سبقت هذا التاريخ.

وقد اعتنت اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة بوجه خاص ببيان أحكام الجباية في الأنشطة التجارية دون غيرها من الأموال الزكوية، ومتطلبات تقديم الإقرار الزكوي، وإجراءات الربط والفحص والسداد، والمدد الزمنية الخاصة بها.

وتورد الحصيلة الزكوية التي تجبيها الهيئة العامة للزكاة والدخل وتودع في حساب الضمان الاجتماعي، الذي يتولى الصرف على الفقراء والمساكين، وذلك طبقاً للمرسوم الملكي رقم (١/٥/١٦) وتاريخ ١٣٨٣/١/٥هـ الموافق (٢٨ مايو ١٩٦٣م)، حيث جاء في الفقرة (١) منه: «تُجبى الزكاة كاملة من جميع الشركات المساهمة وغيرها والأفراد ممن يخضعون للزكاة»، وفي الفقرة (٢) منه: «تورد جميع المبالغ المستحصلة إلى صندوق الضمان الاجتماعي».

منهجية إعداد الدليل إلى نظام الزكاة:

يتم عرض مواد نصوص اللائحة التنفيذية النافذة للمرسوم الملكي رقم (م/٤٠) وتاريخ ١٤٠٥/٧/٢هـ، الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٦/١هـ ثم يتم عرض نصوصِ اللائحة التنفيذية السابقة لذات المرسوم (المنشورة بالعدد ٤٦٦٦ من جريدة أم القرى في ١٦ /٧/ ١٤٣٨هـ) ويلي ذلك ذكر المبادئ والسوابق القضائية ذات الصلة بالموضوع محل النصوص اللائحية ثم نستعرض المعايير المحاسبية (الدولية والوطنية) ذات الصلة، والأنظمة واللوائح الأخرى ذات العلاقة هذا إلى جانب بيان الإشارة إلى التعاميم والقرارات الوزارية المتعلقة بالزكاة، وقرارات مجمع الفقه الإسلامي وقرارات المجمع الفقهي الإسلامي والفتاوى ذات الصلة.